عيون الملا عبود

تسوية قضية الهاشمي مقابل عودة المطلك للحكومة

كشف قيادي بارز في التيار الصدري، أمس، عن صفقة جديدة يتم بموجبها حل قضية طارق الهاشمي بشكل يرضي الجميع مقابل عودة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك الى الحكومة.

وأوضح القيادي، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، لـ "المدى" ان "الكتل السياسية الرئيسة تدرس مجموعة حلول على الطاولة لحل الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد تمهيدا لإنجاح المؤتمر الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية جلال طالباني".

وأضاف ان "الحل يتلخص بالتخفيف من حدة التهم المنسوبة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالتورط المباشر بأعمال إرهابية وصولا لتخليصه من طائلة العقوبات الثقيلة التي قد يخضع لها"، ويؤكد ان "ذلك سيضمن حلا وسطا لانهاء ازمة الهاشمي التي باتت تحرج الجميع بعد ان اكتسبت بعدا قضائيا يستحيل معه التراجع او الالغاء".

الهاشمي

ويتابع القيادي الصدري "تبرئة الهاشمي تأتي مقابل عودة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك لمزاولة عمله في التشكيلة الحكومية"، مشيرا الى ان "هذا افضل الخيارات المطروحة حاليا لحفظ ماء وجه الجميع". مؤكدا ان "الكتل تدرس هذه الصفقة بهدف الاتفاق عليها قبل انعقاد المؤتمر الوطني بعد اتفاق الجميع على ضرورة انجاحه".

خلافات حول "النجف عاصمة الثقافة" تطيح بجابر الجابري

أكد مصدر حكومي رفيع، أمس، ان مجلس الوزراء، في اجتماعه الأخير برئاسة المالكي، أصدر أمر إقالة الوكيل الأقدم لوزارة الثقافة جابر الجابري بسبب خلافات حول مشروع "النجف عاصمة الثقافة الإسلامية".وأوضح المصدر المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي تتحفظ "المدى" على اسمه وهويته، ان "مجلس الوزراء قرر في جلسة الثلاثاء اقالة جابر الجابري من منصبه في وزارة الثقافة على خلفية وشاية قام بها الاخير لدى اوساط الحوزة العلمية حول مظاهر مخالفة للشريعة سيتم ادراجها في حفل افتتاح النجف عاصمة الثقافة الاسلامية المقررة اقامته العام المقبل في المدينة المقدسة".ويقول ان "هذه الصورة المشوهة عن الفعالية ادت ببعض مراجع الدين للمطالبة بانسحاب العراق منها، وان الحكومة نفت ذلك بشدة وهي منشغلة حاليا باقناع المراجع بسلبيات القرار على الدور المتعاظم للعراق في المنطقة". ويتابع المصدر بالقول "اجتماع الحكومة بحضور المالكي اتخذ القرار بعد ادعاء الجابري تضمن حفل افتتاح مهرجان عاصمة الثقافة لفقرات رقص وغناء بما يمثل انتهاكا لحرمة المدينة الدينية"، لافتا الى ان "التحالف الوطني دخل على خط الوساطة باقتراح منح الجابري مهلة تنتهي بحلول يوم غد الاحد لتقديم اقالته كمخرج مشرف لأحد المحسوبين عليه". ويؤكد المصدر المطلع ان "مسؤولا كبيرا في وزارة الثقافة قام بابلاغ قرار الحكومة للجابري كما تم اطلاعه على المهلة التي منحت له لاعلان استقالته من منصبه والا فسيتم نشر قرار الحكومة باقالته".

الجابري

ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها الإيرانيون عن أن العراق منطقة نفوذهم، فغالبا ما يؤكده قادتهم العسكريون، لكن ثمة اعتراف خطير من قائد الحرس الثوري الإيراني الذي قال ان العراق وجنوب لبنان يخضعان للإرادة الإيرانية.

تصريحات مهد لها ما قاله المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء يحيى رحيم صفوي وهو ان مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كانت تخطط له أميركا قد باء بالفشل.

دولة القانون: تصريحات اردوغان أخطر من المواقف الإيرانية ◆ العراقية: بغداد لن ترد على طهران

الحرس الثوري: العراق يخضع لإرادتنا.. والمجلس الأعلى: من هو سليماني؟

□ بغداد / إياس حسام الساموك

الحرس الثوري الايراني... ارشيف

صفوي ذكر في تشرين الأول الماضي "نشهد تشكيل برلمان في العراق بأغلبية معينة حيث تم تدوين دستور إسلامي للبلد، في حين ان نفوذ ايران اكبر بكثير من نفوذ أميركا في هذا البلد".

وتابع صفوي ان الأميركان بصدد الحد من نفوذ إيران في المنطقة، مبينا أنهم ومن خلال الهجوم على العراق وأفغانستان أسقطوا جماعة طالبان وصدام، إلا أن قوة نفوذ إيران لم تنحسر فحسب، وإنما شهدت وتيرة متصاعدة أكثر مما مضى.

وبعد الانسحاب الاميركي من العراق وتزامنا مع الازمة السياسية التي تعصف بالبلد أكد قائد الحرس سليماني تواجد الإيرانيين في الجنوب اللبناني والعراق مضيفا: "إن هذه المناطق تخضع بشكل أو آخر لإرادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأفكارها".

تصريحات قلل الائتلاف الوطني من أهميتها، داعيا الحكومة الى تجاهلها والاعتماد على ما يصدر من السياسيين الإيرانيين، في حين طالب شريكه في التحالف الوطني، ائتلاف دولة القانون وزارة الخارجية بتحري صحة حديث سليماني وإبداء موقف مشابه لما تم اتخاذه ضد تركيا، غير انه اعتبر موقف الاخير اشد مما جاء به قائد الحرس الثوري الايراني.

وكانت وزارة الخارجية قد أوصلت رسالة احتجاج للسفارة التركية على تصريحات رئيس وزراء تركيا رجب طيب اوردغان التي حذر فيها من تأزم الأوضاع في العراق، مما اعتبرته بغداد تدخلا في شأنها.

المواقف الإيرانية جاءت في وقت ذكر رئيس الوزراء نوري المالكي امس الاول ان بغداد "تسعى بجد لإقامة أفضل العلاقات مع دول العالم على أساس تبادل المصالح وعدم التدخل، وتفعيل اتفاقيات ومذكرات التعاون في جميع المجالات والمساهمة في عملية البناء والإعمار".

النائب عن الائتلاف الوطني فالح الساري قال في تصريح لـ(المدى)، امس "ان "لم اشاهده اطلاقا"، موضحا "واذا ما كان رئيسا للحرس الثوري الايراني فدوره يكون مشابها لقاسم عطا المتحدث باسم عمليات بغداد، ولا تأثير له على الوضع السياسي".

وخلص القيادي في المجلس الاسلامي "ان توقيت هذه التصريحات غير مناسب وقد تأزم المنطقة لاسيما وان هناك محورين الاول بالضد والاخر مع طهران وعلى العراق معاينة الساحة والبحث عن مصالحه الشخصية قبل كل شيء".

وكانت صحيفة "الغارديان" البريطانية قد نشرت تقريرا لها في شهر تموز ٢٠١١ بخصوص التدخل الإيراني في العراق، سلطت من خلاله الأضواء على تحركات سليماني في هذا البلد الذي كان يشكل توازنا إستراتيجيا مع إيران قبل سقوط نظام صدام. وقالت الصحيفة إن سليماني "يدير العراق بصورة غير مباشرة"، وقد أصبحت سوريا التي تشهد احتجاجات ضد الحكومة في دائرة نشاطات فيلق القدس في محاولة لدعم الرئيس الأسد.

ويرى "ان الخلافات الحاصلة بين القوى السياسية العراقية افسحت المجال للإيرانيين وغيرهم في التدخل بالشأن العراقي"، ورفض الساري القيادي في المجلس الإسلامي الاعلى الحديث عن ان ايران تدعم ائتلاف دولة القانون، مبينا "ان ائتلاف المالكي متكئ على اميركا"، مشددا على ان "تصوير الائتلافات العراقية على انها تنحاز طائفيا نحو الجوار امر غير صحيح".

وحول تصريحات سليماني تساءل الساري عن اهمية هذا الشخص وقال "لم اسمع يوما ان رئيس الجمهورية الايرانية او المرشد الاعلى للثورة صرح سلبيا تجاه العراق"، وتابع "على عكس تركيا والسعودية التي صدرت منها تصريحات مباشرة بشأن العراق".

ولا يعرف الساري منصب سليماني وتابع غير صحيح فالعراق متعدد الشرائح"، مستدركا "قد تكون عاطفية من بعض القادة العسكريين لتعبئة جنودهم في هذه المرحلة المهمة".

ودافع الشلاه عن سياسية ايران تجاه العراق، لافتا الى ان "طهران تحترمنا ولا تعتبرنا جزءا منها عكس ما تدلي به بعض دول المنطقة".

وخلص النائب عن دولة القانون "ايا كانت تصريحات سليماني فعلى وزارة الخارجية تقصي دقة ما تناقلته وسائل الاعلام واذا ما صح حديثه فعلينا اتخاذ موقف وفقا للسياقات الدبلوماسية كما فعلنا مع تركيا"، مستدركا "لكننا لا نستطيع مقارنة حديث سليماني بما جاء به اردوغان لان الاخير رئيس وزراء ويمثل رأس السلطة التركية وفضلا عن ان نوع التصريح كان اخطر مما تناقلته وسائل الاعلام عن قائد الحرس الثوري الايراني".

القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، اعتبرت حديث القائد الايراني، كشفا للغطاء عن مستوى التدخل الايراني في الشؤون العراقية، غير انه شكك في امكانية الحكومة في الرد على تصريحات الايرانيين.

النائب عن العراقية حامد المطلك وصف سليماني بالصادق، وقال "إن السياسة العراقية تتأثر بشكل كبير بالدور الإيراني وهو ما اثر على استقرار البلد واسهم في التناحر السياسي الطائفي".

المطلك يتوقع في تصريحه لـ(المدى) امس، "اذا ما ظل الحال على ما هو عليه فسيؤول العراق الى التقسيم"، مبينا "ان التأثير الايراني على الساحة العراقية لا يعدله سواه من دول المنطقة حتى اصبح القرار العراقي مرهون بما تمليه طهران على الحكومة".

وشكك المطلك "بقدرة الحكومة العراقية في محاسبة طهران على تطاول سليماني على السيادة العراقية"، لكنه عول على بعض مكونات التحالف الوطني في الرد على التدخلات الايرانية التي وصفها بالمتكررة.

كتابة على الحيطان

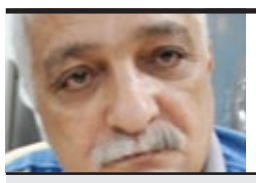

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

خيبة الشارع بالحاكمين !!

تتصاعد بوتائر عالية خيبة أمل الشارع العراقي بالطبقة السياسية الحاكمة وعجزها عن حل ازمة البلاد بكل تنوعاتها ، بل ان الغالبية العظمى تعتقد ان هذه الطبقة لا تستطيع الاستمرار في الحكم الا من خلال صناعتها واثارتها للأزمات بعمل احترافي يؤدي بشكل تلقائي الى توالد أرنبي للازمات عطلت وتعطل استمرار الحياة بشكل طبيعي.

جاري أبو أحمد الذي اصطادني بعد غياب طويل لم يتخلص من قناعته القديمة التي يعتبرني فيها " فهيم " القوم ، لكنه هذه المرّة لم يسأل مباشرة لكنه قال لي : استاذ الله يخليك ..

اذا كان الجميع يعلنون احترامهم للدستور والتمسك به كالعروة الوثقى..

واذا كان الجميع يحبون الديمقراطية " للكشر" ..

واذا كان الجميع يموتون قي " دباديب " الجماهير المسحوقة مثلي ..

واذا كان الجميع يريدون الأمن والأمان لنا وللوطن ..

واذا كان الجميع لايرغبون في أي تدخل خارجي في امور بيتنا بل يصرخون رافضين له ...

واذا كان الجميع يحاربون الفساد من خلال شاشات الفضائيات ...

واذا كان الجميع يكرهون الارهاب والارهابيين ...

واذا كان الجميع يريدون حل أزمات الكهرباء والماء والبطالة والفقر ...

اذا كان الجميع يصومون ويصلون ويحجون ويخافون الله والضمير ...

اذا كانوا يحملون كل هذه الصفات والاتجاهات السياسية فمن الذي يلقي فوق رؤوسنا كل هذه المصائب ،فهمني الله يخليك ؟من الذي يسرق ويقتل ويفخخ ويدمر ويستنجد بالخارج ضد شريكه في الداخل ؟

صمت قليلا وبعد ان مج نفسا من سيكارته التي لاتفارق شفتيه برغم تحذيرات الاطباء ، قال بحسرة :

صراحة أستاذ لم نعد نفهم من الذي يقف وراء كل هذا الذي يجري لنا ؟

حاولت ان اشرح لجاري القديم ان الوضع العراقي معقد الى درجة اشتبك فيها كل شيء في كل شيء وتداخلت الألوان حتى لم نعد نميز بين الابيض والاسود وان دولة يتهم فيها نائب رئيس الجمهورية بالارهاب وليس بشيء آخر من الصعب وربما المستحيل اكتشاف الحقائق فيها .

شجعني صمته وانتباهته المغرية الى ان أتوسع في تنظيراتي فحدثته عن تراكمات المشاكل والأزمات من عهد دكتاتورية صدام الى يومنا هذا وان الجماعة من النوع الذي يزيد الغريق غطة وليس انقاذه لانهم غير مؤهلين لبناء دولة لامعاصرة ولا حتى اسلامية وان الأكثرية تفكر بطريقة اصطياد الفرصة للاثراء وانهم يكثرون الكلام ولا يجيدون العمل المرتبط بمسؤولياتهم وان العامل الخارجي اصبح أقوى في بعض المواقف من العامل الداخلي وأن .. وأن.. الى آخر الاسطوانة ، لكن على ما يبدو ان أبو أحمد لم يكن يستمع وينصت الى تخريفاتي ، لانه قاطعني، بعصبية حاول اخفاءها دون جدوى ،قائلا : استاذ "ابيش الطماطة اليوم" فقلت له "لادري" حدق أبو أحمد في وجهي وقال : هذه هي الحقيقة !!

الداخلية تنفي بيع المناصب الأمنية

ائتلاف المالكي: الحكومة لن تحاسب من قاتل الأميركان

□ بغداد / المدى

عناصر من الشرطة الاتحادية.. (أرشيف)

أكد ائتلاف دولة القانون، ان الحكومة لن تحاسب، ما وصفها مقاومة الامريكان فهي حق مشروع، ولا تحاسب الجماعات المسلحة التي قاومت قوات الولايات المتحدة شريطة عدم تورطها بدماء الشعب العراقي، فيما اكد ان الحكومة لا ترحب بأي كتلة لم ترم السلاح بعد انسحاب القوات الامريكية.

يأتي ذلك في وقت نفت وزارة الداخلية وجود حالات بيع للمناصب، مشددة على ان عملية التنصيب تخضع للسياقات العامة.

النائب عن دولة القانون محمد سعدون الصيهود قال في تصريحات صحفية امس إن "توجه الدولة نحو المصالحة، وهذا مبدأ ثابت، والمصالحة الوطنية تشترط عدم تلطخ يد من يدخل العملية السياسية بدماء الشعب العراقي، فإذا كانت الفصائل التي ترمي السلاح كانت ترفعه لمقاومة الاحتلال الامريكي فقط وهذا حق مشروع فهي مرحب بها ولن تحاسب ابدا".

واضاف الصيهود ان "اي كتلة سياسية مهما تكن حملت السلاح وهي لم ترمه بعد انسحاب القوات الامريكية وايديها ملطخة بالدماء فليس مرحب بها".

واعلنت كل من جماعة كتائب ثورة العشرين وامير السلفية الجهادية وعصائب اهل الحق مؤخرا تركهم للسلاح ونيتهم بالانضمام الى العملية السياسية بحجة خروج "المحتل" القوات الامريكية من العراق.

وكانت هذه المجاميع ترفض منذ عام ٢٠٠٣ المشاركة بالعملية السياسية بسبب وجود قوات "محتلة" في البلاد بينما مايزال جيش الطريقة النقشبندية ودولة العراق "الاسلامية" يحملون السلاح وينفذون عمليات العنف في العراق.

وعلى صعيد اخر نفت وزارة الداخلية ،وجود حالات لبيع المناصب الامنية داخل الدوائر والمؤسسات التابعة لها وكانت لجنة الامن النيابية قد حذرت وزارة الداخلية من تصاعد حالات بيع المناصب الامنية،معزية سبب الخروقات الامنية الاخيرة إلى استفحال هذه الظاهرة في الملف الامني للوزارة".

وقال مفتش عام الوزارة عقيل الطريحي لوكالة كردستان للأنباء إن " وزارة الداخلية تتعامل مع عملية تنصيب القادة في المناصب الامنية على اساس المهنية والكفاءة والمقدرة على إدارة المنصب ،وهذا يتم من قبل لجنة عليا مسؤولة عن الموضوع بمراقبة مكتب المفتش العام في الوزارة ".

وأضاف أن " عملية تنصيب القادة الامنية في القواطع التابعة للوزارة تحدث في الخفاء ومعطيات أدلة واضحة ومن الصعب بيع المناصب الامنية بين الاحزاب السياسية لانه ليس لها علاقة في هذه المواضيع ولم نلمس أي ظاهرة من هذه الظواهر".

وتزايدت حدة الهجمات ضد مسؤولين حكوميين وسياسيين ورجال الشرطة خلال الفترة الأخيرة ولاسيما بواسطة الأسلحة المزودة بكواتم للصوت،قبل انسحاب القوات الأميركية من البلاد في ١٨ من الشهر الماضي.

كما شهدت مدن عراقية عدة مؤخراً سلسلة هجمات دامية بقنابل وسيارات وأحزمة ناسفة تركز معظمها على أفراد الأمن، وأوقعت المئات بين قتيل وجريح.

وتعد هذه الاعتداءات هي الأعنف منذ أشهر عدة ووقعت في وقت لم يتمكن فيه السياسيون من ترشيح وزراء لشغل الوزارات الأمنية الحساسة الشاغرة.

ويتولى المالكي إدارة حقيبة الداخلية بالوكالة بعد أن منحه مجلس النواب الثقة بذلك في ٢١ من كانون الأول/ ديسمبر الماضي بالأغلبية المطلقة.